

**الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السياسات الوطنية للجفاف (HMNDP)  
الإعلان**

**(افتتاحية الإعلان)**

افتتاحية الإعلان 1 نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء ورؤساء الوفود والخبراء الحاضرين في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السياسات الوطنية للجفاف (HMNDP) في جنيف، 15-11 آذار / مارس 2013:

**(الديباجة)**

**الحاد المشكلة**

**الديباجة 1:** إذ نقر بأن الجفاف ظاهرة طبيعية تتسبب في معاناة البشرية منذ أن وجد الإنسان وإن هذه الظاهرة تتفاقم نتيجة لتغير المناخ؛

**الديباجة 2:** وإذ نشير إلى العلاقة الترابطية بين الجفاف وتدور الأرضي والتصرّر، وإلى ما يترتب على ذلك من آثار شديدة في كثير من البلدان، لاسيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وإلى العواقب الوخيمة للجفاف، لاسيما في أفريقيا؛

**الديباجة 3:** وإن نقر بدور الوكالات التابعة للأمم المتحدة، لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، بما يتماشى مع ولاليها والأحكام والمبادئ، ولاسيما البابين الثاني والثالث من الاتفاقية، في المساعدة على مكافحة الجفاف والتصرّر؛

**الديباجة 4:** وإن نلاحظ أن للجفاف آثاراً هامة من حيث الخسائر في الأرواح وانعدام الأمن الغذائي وتدور الموارد الطبيعية، وأثاراً سلبية على الحيوان والنبات، والفقر والاضطرابات الاجتماعية، وأن هناك خسائر اقتصادية مباشرة قصيرة المدى وطويلة المدى متزايدة في عدد من القطاعات الاقتصادية، منها ضمن جملة أمور الزراعة ورعاية الحيوانات ومصايد الأسماك وموارد المياه والصناعة والسياحة؛

**الديباجة 5:** وإن يساورنا القلق إزاء آثار تقلبية المناخ وتغييره واحتمال تغير أنماط الجفاف وزيادة وتيرة وحدة الظواهر المتطرفة مما يزيد بدرجة كبيرة احتمالات الخسائر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

**الديباجة 6:** وإن نركز على أن التصدي لتغير المناخ يمكن أن يسهم في الحد من تفاقم حالات الجفاف، وأن هذا يتطلب اتخاذ إجراءات طبقاً لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)؛

**الديباجة 7:** وإن نشير إلى أن التصرّر والأراضي والجفاف قضايا عالمية لا تزال تشكل تحديات خطيرة للتنمية المستدامة في جميع البلدان، لاسيما البلدان النامية؛

**الديباجة 8:** وإن نعترف بعدم كفاية السياسات لإدارة الجفاف بشكل ملائم وكذلك غياب الاستعداد المسبق لمواجهة الجفاف في كثير من البلدان في مختلف أنحاء العالم، وبأن ثمة حاجة إلى توثيق عرى التعاون الدولي لدعم كافة البلدان، لاسيما البلدان النامية، في إدارة الجفاف وبناء قدراتها على مقاومته، وأن البلدان تظل تتصدى لحالات الجفاف بعد حدوثها في إطار إدارة الأزمات؛

**الديباجة 9:** وإن نقر أيضاً بضرورة أن تعمد البلدان على سبيل الاستعجال إلى إدارة حالات الجفاف بفعالية و التعايش بشكل أفضل مع آثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

**الدبياجة 10:** وإن نقر بأن البلدان تحتاج إلى أن تتقهم ضرورة وضع إستراتيجيات محسنة لإدارة المخاطر وإعداد خطط استعداد للحد من الجفاف.

### التقدم العلمي في مراقبة الجفاف ونظم الإنذار المبكر

**الدبياجة 11:** وإن نعرف بأن التقدم المحرز في مراقبة الجفاف ونظم الإنذار المبكر والمعلومات تحت إدارة الحكومات، واستخدام المعارف المحلية والممارسات التقليدية يمكن أن يسهم في تحسين المقاومة المجتمعية لآثار الجفاف، وفي اتخاذ قرارات أكثر إحكاماً فيما يتعلق بالخطيط والاستثمار، بما في ذلك فيما يتعلق بالحد من آثار الجفاف ؟

**الدبياجة 12:** وإن نعرف بأن التقدم العلمي في التنبؤات المناخية التي تتراوح بين موسمية وبين السنوات وبين العقود تتيح فرصة إضافية لمواصلة استخدام أدوات وخدمات جديدة لدعم تعزيز إدارة حالات الجفاف.

### الحاجة إلى تقييم هشاشة الأوضاع والآثار

**الدبياجة 13:** وإن نشير إلى ضرورة التنسيق العاجل فيما بين القطاعات لتقييم هشاشة الأوضاع إزاء الجفاف وإدارة الجفاف،

### ضرورة الإغاثة الحثيثة والتصدي السريع

**الدبياجة 14:** وإن نشير إلى ضرورة اسبابنة تدابير عاجلة للحد من آثار حالات الجفاف الراهنة مع الحد من هشاشة الأوضاع إزاء حدوث حالات جفاف في المستقبل، وضرورة توجيه جهود الإغاثة للمجتمعات والقطاعات الاجتماعية الاقتصادية المتضررة، والوصول إليها سريعاً؛

**الدبياجة 15:** وإن نلاحظ أيضاً ضرورة إقامة أوجه تأزر بين تدابير الإغاثة من الجفاف وإجراءات الاستعداد والتخفيض من آثاره من أجل مقاومته على المدى الطويل.

### السياق – الحاجة إلى سياسات فعالة لمواجهة الجفاف

**الدبياجة 16:** وإن نشير إلى التعهد الوارد في وثيقة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20) بتحسين تنفيذ برنامج الإدارة المتكاملة لموارد المياه تحسيناً كبيراً على كافة المستويات، حسب الاقتضاء.

**الدبياجة 17:** وإن نشير إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) تتصل اتصالاً وثيقاً بتعزيز التنمية المستدامة وأنها تتدعي بوضع سياسات فعالة لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر ولتحفيض آثار الجفاف؛

**الدبياجة 18:** وإن نشير أيضاً إلى النداء الذي وجهه مؤتمر الأطراف العاشر التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) لوضع إطار دعم للسياسات الخاصة بالجفاف (بما في ذلك ندرة المياه) لتعزيز وضع سياسات وطنية لإدارة الجفاف؛

**الدبياجة 19:** وإن نشير إلى قرار الحكومات بإنشاء الإطار العالمي للخدمات المناخية (GFCS) لتعزيز إعداد وتوافر التنبؤات والخدمات المناخية على أساس علمي وتقديمها وتطبيقاتها.

(المنطق)

**المنطق 1:** نشجع جميع الحكومات في مختلف أنحاء العالم على وضع وتنفيذ سياسات وطنية لإدارة الجفاف تتماشى مع قوانينها وأوضاعها وقدراتها الإنمائية الوطنية، مع الاسترشاد بأمور منها ما يلي:

- اتخاذ تدابير استباقية لتخفيف آثار الجفاف وتدابير وقائية وخططية، وإدارة المخاطر، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار على نحو ملائم، والتوعية الجماهيرية، وإدارة الموارد، باعتبارها عناصر أساسية للسياسات الوطنية الفعالة للجفاف.
- التشجيع على زيادة التعاون لتعزيز جودة شبكات الرصد المحلي/ الوطنية/ الإقليمية/ العالمية ونظم تقديم الخدمات.
- تحسين الوعي الجماهيري لمخاطر الجفاف وتحسين الاستعداد له.
- النظر، حيثما أمكن ضمن الإطار القانوني لكل بلد، في تضمين خطط إدارة الجفاف الأدوات الاقتصادية والإستراتيجيات المالية، بما في ذلك أدوات الحد من المخاطر وتقاسم المخاطر وتحويل المخاطر.
- إعداد خطط للإغاثة في حالات الطوارئ استناداً إلى الإدارة الحصيفة للموارد الطبيعية وإلى المساعدة الذاتية على مستويات الحكومة الملائمة.
- ربط خطط إدارة الجفاف بالسياسات الإنمائية المحلية/ الوطنية.

**المنطق 2:** نحث المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، والوكالات والبرامج والمعاهدات التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى، وكذلك الأطراف المعنية الأخرى، على مساعدة الحكومات، لاسيما في البلدان النامية، على إعداد سياسات وطنية لإدارة الجفاف وعلى تنفيذها؛

**المنطق 3:** نحث البلدان المتقدمة على مساعدة البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بوسائل التنفيذ صوب الإعداد والتنفيذ الشاملين للسياسات الوطنية لإدارة الجفاف، طبقاً لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD).

**المنطق 4:** نشجع على تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب، ويكمله التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حسب الاقتضاء، لتعزيز سياسات الجفاف في البلدان النامية، لاسيما في المناطق الجافة.

**المنطق 5:** ندعوا المنظمة (WMO) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) إلى تحديث مشاريع نسخ وثائق العلوم والسياسات (Science and policy)، مع مراعاة التوصيات التي قدّمتها الاجتماع الرفيع المستوى للسياسات الوطنية للجفاف (HMNDP)، وتوزيعها على كافة الحكومات لاستعراضها قبل الانتهاء من وضعها في شكلها النهائي، ومساعدة الحكومات في إعداد وتنفيذ السياسات الوطنية لإدارة الجفاف.